إحالة الملف السوري
إلى المحكمة الجنائية الدولية:
استمرارٌ لإدارة الصراع

تقدير موقف

مركز عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN CENTER
FOR STRATEGIC STUDIES

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية استراتيجية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة 2014 ©

تاريخ النشر 2014/5/20

ملخص تنفيذي

مرة أخرى مشروع قرار أممي حول الملف السوري في أروقة مجلس الأمن، ولايزال الجو الدبلوماسي والسياسي المرافق لهذه المشاريع يتسم بالنمطية وجمود الخيارات الدولية. وهذه المرة أيضاً مشروع فرنسي حول إحالة الملف السوري فيما يخصّ الجرائم والانتهاكات المرتكبة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

يستعرض هذا التقدير أهم بنود هذا المشروع بالإضافة إلى مدلولاته السياسية، محللاً التحركات والإصطفافات الدبلوماسية قبيل التصويت، ومستعرضاً المواقف الدولية من هذا المشروع.

ويخلص التقدير بعد تفنيده للنتائج المتوقعة في حالتي الرفض والقبول إلى أن هذا المشروع لا يخرج من سياق كونه استمرارٌ دوليّ في إدارة الصراع في سوريا والذي تم تصنيفه "بأنه ملف متوسط وطويل المدى".

مشروع ملزم

أعدت فرنسا مع بعثة لوكسمبورغ مشروع قرار ينص على إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، ووزعته بالحبر الأزرق[1] على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي حيث يتوقع التصويت عليه الخميس 2014/5/22 .
فيما يلي أهم ما جاء بالمشروع:
وبعد الاشارة إلى قرارات مجلس الأمن 2042 (2012)، 2043 (2012) ، 2118 (2013) و 2139 (2014) ، و بياناته الرئاسية في 3 آب 2011، 21 مارس 2012 ، 5 أبريل 2012 و 2 أكتوبر 2013 ،أكد القرار على مايلي:

- تأكيد التزام مجلس الأمن بسيادة واستقلال ووحدة و سلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، و إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،
- استناد القرار على:
  - مقررات جنيف (1) 30 يونيو 2012 والتي تنص على ضرورة المساءلة عن الأفعال الإجرامية التي ارتكبت خلال الصراع في الجمهورية العربية السورية .
  - تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المكلفة من مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ مارس آذار عام 2011 في الجمهورية العربية السورية للوقوف على الحقائق والظروف والانتهاكات ومقدار الجرائم التي ارتكبت، لتحديد المسؤولين بهدف ضمان تقديم مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة.

[1] - " بالحبر الأزرق" تعني بقاموس مجلس الأمن أنه بات جاهزاً لأحالته إلى التصويت

- تصريحات الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي أكدت على حدوث جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في سوريا، والتي شجعت مجلس الأمن إلى إحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

- تشكل الحالة في الجمهورية العربية السورية **تهديداً للسلم والأمن الدوليين**.
- **يصدر القرار بموجب الفصل السابع** من ميثاق الأمم المتحدة.
- قرر إحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية، إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛ للنظر في الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي **من قبل السلطات السورية والميليشيات الموالية للحكومة، والمجموعات المسلحة، والمعارضة المسلحة، في الجمهورية العربية السورية المستمرة منذ مارس 2011 فقط**؛ ويطالب القرار جميع الأطراف المعنية بالتعاون التام مع المحكمة. ونظراً لأن سوريا ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية فإن الأمر يتطلب قراراً من مجلس الأمن لرفع جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي ترتكب في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وللذكر سبق أن صوت مجلس الأمن على قرار مشابه بشأن دارفور العام 2005 وآخر بشأن ليبيا العام 2011.

المدلولات السياسية

يُحيلنا المشروع الفرنسي إلى عدة مدلولات سياسية تتعلق بعضها بأهداف وغايات سياسية بالإضافة إلى مراعاة مصالح بعض الدول، نذكر منها:

1. مراعاة الهواجس الأمريكية

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية حتى وقت قريب تعارض المحكمة الجنائية الدولية بقوة، متذرعةً بمخاوف من أنها قد تجري محاكمات ذات دوافع سياسية لمواطنين أمريكيين. وخلال صياغة "نظام روما الأساسي 17/تموز/1998"، طلبت الولايات المتحدة أن يكون عمل المحكمة خاضعاً لإشراف مجلس الأمن الدولي (وهي عضو دائم في مجلس الأمن ولها حق النقض)، بحيث يقرر المجلس القضايا التي يجوز أو لا يجوز للمحكمة نظرها، إلا إن مؤتمر روما قرر إنشاء جهاز مستقل للمدعي العام في المحكمة وقصر إشراف مجلس الأمن الدولي على إحالة القضايا للمحكمة في غضون 12 شهراً إذا رأى أن ذلك لمصلحة السلام والأمن الدوليين. ولضمان عدم اشتراك المحكمة في أية محاكمات ذات دوافع سياسية، أدرج القائمون على الصياغة إجراءات وقائية جوهرية وضمانات للمحاكمة العادلة في "نظام روما الأساسي".

إلا أنه ووفقاً لما نشرته صحيفة نيويورك تايمز، أخذت فرنسا في اعتبارها هذه الهواجس الأميركية بتحديد النزاع المستعر في سوريا تحديدًا ضيقاً على أنه بين نظام الرئيس السوري بشار الأسد والميليشيات المتحالفة معه وفصائل المعارضة المسلحة خلال الفترة الممتدة من آذار (مارس) 2011 حتى اليوم، كما راعت فرنسا مخاوف الولايات المتحدة

بنص القرار على استثناء "المسؤولين الحاليين أو السابقين أو الأشخاص" من البلدان التي لم تصادق على اتفاقية روما، ما عدا سوريا. وبهذه الطريقة، يتمتع الجنود الاميركيون بحصانة ضد الملاحقة القانونية إن تدخلوا بأي شكل في النزاع السوري.

ووفقا لما سبق إن الولايات المتحدة غير المنضمة إلى المحكمة الجنائية، وبعد التطمينات التي راعها الدبلوماسيون الفرنسيون عند صياغة النص، فإنها ستدعم المبادرة الفرنسية. وذلك وفق ما صرح به عدد من الدبلوماسيين.

2. الاستجابة إلى النداءات الإنسانية: رسالة دعم سياسية

إن الملف السوري وما يحتويه من احصائيات ووثائق تتعلق بالانتهاكات الجسيمة بحق الانسان والتراث، يشكل عاملاً معرياً للتحركات السياسية الدولية الخجولة وهذه الحقيقة تم التاكيد عليها من عدة أطراف محلية ودولية يمكن أن نلحظ بعض المواقف من الجهات المختصة والمعنية بالملف الانساني:

1. دعت نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، مجلس الأمن إلى إحالة النظام السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأعد تحقيق منفصل قائمة سرية باسماء المشتبه بارتكابهم جرائم حرب.
2. تأكيد المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الانسان "كين روث" أنه كان يتمنى لو وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية روما، "لكن مشروع القرار الفرنسي صيغة توافقية سليمة لملاحقة اولئك الذين يرتكبون فظائع جماعية في سوريا[2]".
3. أكد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بن سودا، "أنها تؤيد إحالة الملف السوري إلى المحكمة. وأعتقد أن أسوء شيء يمكن أن يحدث هو الإفلات من المحاسبة، وخاصة بالنسبة لجرائم خطيرة مثل التي تحدث في سوريا. وأنا كناشطة في مجال حقوق الإنسان وكمسلمة وكإنسانة قلقة حول الجرائم التي ترتكب هناك، وأعتبر أنه من غير المقبول ألا نفعل شيئا. هذا غير مقبول". وتابعت: وإذا ما واجه طريق سوريا إلى المحكمة الجنائية مشكلات، ووجدت هناك جهود أخرى لتحقيق العدالة والمحاسبة، سوف أؤيدها، فالعدالة والمحاسبة وسيادة القانون، وخاصة العدالة بالنسبة لضحايا الجرائم هي أمور بالغة الأهمية ويجب تحقيقها. وأضافت: ثلاث سنوات هي زمن طويل، وقد كثرت جدا أعداد القتلى والمشردين في هذا النزاع، ونحن نتحدث الآن عن مقتل مئات الآلاف، وهذا أمر غير مقبول[3].

[2] - للمزيد مراجعة الرابط http://www.elaph.com/Web/News/2014/5/902277.html

[3] - مقابلة على قناة العربية الإخبارية، يوم السبت 17/مايو/2014 رابط الكتروني:-http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2014/05/17/%D9%85%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A4%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9.html

4. قال محققون تابعون للأمم المتحدة الأحد، إنهم حددوا سوريين "في مواقع قيادية" يشتبه بتورطهم بجرائم حرب، مطالبين بإحالة ملف جرائم الحرب في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبحسب محققة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كارلا ديل بونتي[4]، فإن فريقها "يتتبع التسلسل القيادي لتحديد مسؤولية مشتبه فيهم رفيعي المستوى على الساحتين السياسية والعسكرية في ارتكاب جرائم". وأضافت بونتي في تصريح صحفي، "أعتقد أن نظر المحكمة الجنائية الدولية في أمر هؤلاء المسؤولين رفيعي المستوى بات أمراً ملحاً". وتابعت "آن الأوان لكي يتدخل القضاء ونقترح المحكمة الجنائية الدولية". وأشار المحققون - في أحدث تقرير لهم اعتمدوا فيه على 445 مقابلة مع ضحايا وشهود بالخارج - إلى أن كلاً من قوات الحكومة ومقاتلي المعارضة ارتكبوا جرائم حرب تتضمن قتلاً وتعذيباً لبث الرعب بين المدنيين[5].
5. كما أعربت مجموعة من 58 بلدا تقودها سويسرا الإثنين عن تأييدها الاقتراح الفرنسي بإحالة الجرائم التي يرتكبها أطراف النزاع في سوريا على المحكمة الجنائية الدولية. وكتب السفير السويسري لدى الأمم المتحدة بول سيغر في رسالة باسم البلدان ال58 أن هذه الدول "تؤيد بقوة المبادرة الفرنسية". ودعا سيغر مجلس الأمن الدولي إلى تبني مشروع القرار الذي تقدمت به فرنسا، والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء كانت عضوا في المحكمة الجنائية أو لا، إلى رعاية المشروع "بهدف توجيه رسالة دعم سياسي قوية".وكانت الدول ال58 نفسها، وبينها دول الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية والعديد من دول أميركا الجنوبية وأفريقيا، طالبت في كانون الثاني/يناير 2013 مجلس الأمن بإحالة ملف الجرائم في سوريا على المحكمة الجنائية الدولية[6].
6. وارتفعت حصيلة القتلى في النزاع السوري المستمر منذ منتصف آذار/مارس 2011 إلى أكثر من 162 ألف شخص، بحسب حصيلة جديدة للمرصد السوري لحقوق الانسان الإثنين. وهذا المحدد الانساني شكل أساساً لـ (105) منظمة مدنية تدعو إلى إحالة الملف السوري للجنائية الدولية وتطالب بتحذير موسكو وبكين من استخدام الفيتو[7].

وعلى سبيل التأثير، نظمت فرنسا الاجتماع غير الرسمي لأعضاء مجلس الأمن كي تعطي فرصة لأعضائه لمشاهدة نحو 55 ألف صورة وصفها مدعون سابقون في جرائم الحرب بأنها "دليل واضح" على التعذيب الوحشي وأعمال القتل الجماعي ارتكبها النظام السوري خلال الحرب السورية المستمرة منذ ثلاثة أعوام[8].

---

[4] - وكان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عين القاضية السويسرية كارلا ديل بونتي أواخر أيلول/ سبتمبر من العام الماضي مفوضة في اللجنة المكلفة بالتحقيق في ارتكاب جرائم حرب بسوريا. وقد قام فريق التحقيق بجمع أدلة لمحاكمات محتملة لشخصيات يشتبه في ارتكابها انتهاكات أثناء الثورة المستمرة منذ نحو سنتين ضد حكم الرئيس السوري بشار الأسد.

[5] - للمزيد راجع موقع المرصد السوري لحقوق الانسان الإلكتروني http://www.syriahr.com/index.php?option=com_news&Itemid=2&nt=3

[6] - موقع المرصد السوري لحقوق الانسان الإلكتروني

http://www.syriahr.com/index.php?option=com_news&nid=19248&Itemid=2&task=displaynews#.U3tm9fmSxUU

[7] - للاطلاع على اسماء هذه المنظمات راجع الرابط الالكتروني التالي: http://www.all4syria.info/Archive/147107

[8] - شاهد أعضاء في مجلس الأمن الدولي صورا توضيحية جمعها مصور سابق في الشرطة العسكرية السورية تظهر ما قد يكون أدلة على ما يبدو للتعذيب الوحشي تشمل اقتلاع الأعين والخنق والحرمان من الأكل لفترات طويلة.

ما قبل التصويت: توقعات لا تبشرُ بجديد

لقد صيغ المشروع الفرنسي ليحصل على أقصى دعم ممكن وخاصة من الروس ومن بعدهم الصينيين حيث أشار إلى التجاوزات " التي ترتكبها السلطات السورية والميليشيات التابعة لها "إضافة إلى تلك التي أرتكبتها " مجموعات مسلحة تحارب النظام"،الا أن موسكو وبكين، وفقاً لكثير من التوقعات، سيعترضون على هذا القرار وسيكون هذا الفيتو المتوقع رابع تجميد من هاتين الدولتين لقرارات غربية منذ بدء الازمة السورية قبل ثلاث سنوات، ويتوقع العديد من الدبلوماسيين في الأمم المتحدة فيتو روسياً ألمح إليه المندوب الروسي فيتالي تشوركين عندما أشار إلى ضرورة عدم "تصعيد الاختلافات" في وجهات النظر ورأى أن هذا القرار من شأنه سيعرقل الحل السياسي على حد وصفه، وترى موسكو أن رفع الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية لن يكون مفيدا في الوقت الذي تقوم سوريا بإزالة ترسانتها من الأسلحة الكيميائية وسيضر بفرص استئناف مفاوضات جنيف للسلام المجمدة منذ شباط/فبراير الماضي، ومن المتوقع أيضاً أن تستخدم الصين من جديد حقها في الفيتو وذلك بعد أن كانت اتخذت موقفا متمايزا عن موقف روسيا بامتناعها في 15 اذار/مارس عن التصويت على مشروع قرار غربي جمدته موسكو يندد بالاستفتاء على انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا.

واعتبر دبلوماسي غربي أن "الروس شعروا بانزعاج شديد" وأنه من "الصعب" أن تمتنع الصين من جديد عن التصويت. وقال "سنكون إذا 13 ضد اثنين". وانضمت 11 من دول مجلس الأمن الـ 15 إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأعلن عدد كبير منها بالفعل تأييده لإحالة الأمر اليها (فرنسا، بريطانيا، الارجنتين، استراليا، تشيلي، ليتوانيا، لوكسمبورغ، نيجيريا، كوريا الجنوبية)، وكثيراً ما انتقدت رواندا المحكمة الجنائية الدولية إلا أن باريس تأمل في اقناعها بالوقوف في صفها إضافة إلى العضوين الأفريقيين الآخرين في مجلس الامن، نيجيريا وتشاد.

وقررت الولايات المتحدة، وهي ليست عضوا في المحكمة الجنائية، في النهاية التصويت على مشروع القرار بعد الحصول على ضمانات. وهكذا فإن رعايا الدول غير الاعضاء في المحكمة الجنائية الدولية لن يمثلوا أمامها "بسبب أعمال متعلقة بعمليات في سوريا قررها أو سمح بها مجلس الأمن"، علاوة على ذلك فإن المحاكمة لن تمول من قبل الأمم المتحدة وانما عن طريق الدول الاعضاء في المحكمة أو من خلال مساهمات طوعية، **وهو ما يمكن اعتباره من العقبات التي ذُللت وساهمت في إقناع الأمريكان.**

وعلى الأمد الأبعد يريد الغربيون أيضاً تمرير مشروع قرار يفرض، بالقوة إذا لزم الأمر، مرور القوافل الانسانية من الحدود التركية لتقديم المساعدة لملايين السوريين بشكل أسرع. هنا أيضاً سيكون لروسيا "مقاربة مختلفة" كما حذر فيتالي تشوركين الذي اقترح مشروع قرار بديل يشجع عقد اتفاقات محلية مثل ذلك الذي أتاح رفع الحصار عن حمص.

خلاصة القول: إدارة للملف

مما سبق وفهمنا لسياق هذا المشروع وغايته إلا أن النتائج هي الفيصل، ولا نقصد نتائج التصويت على مشروع القرار بل ماهي النتيجة المتوقعة في حالتي الرفض أو القبول.

<u>ففي حال الرفض:</u>

- ثبات الرسائل الروسية والصينية الدبلوماسية المؤيدة للنظام السوري.
- وعملية التحضير للمشروع وتسويقه وعرضه على الأعضاء الدائمين ماهي الا وسيلة دبلوماسية لها غايات سياسية تتعلق بتوجيه رسائل إلى الرأي العام العالمي والمحلي مسوقين له أن الروس هم المعرقلون
- مخبأين حقيقة عدم نيتهم الجادة في تبني سياسات صارمة تجاه النظام السوري وذلك لمصالح خاصة بهذه الدول تتعلق بعدة قضايا
- رفض الروس سيكون احراجا لهم في قرارت آخرى في سياقات ومواضيع أخرى.

<u>وفي حال القبول:</u>

- سيدخل الملف الانساني أروقة المحكمة الجنائية وتبدأ لعبة الزمن والتفاصيل
- سيصار إلى إدخال كل الأطراف إلى قفص الاتهام الدولي.
- سيؤكد القبول الروسي إلى أن اللاعبين الدبلوماسيين الفرنسيون يحسنون مراعاة المصالح وهو من شأنه أن تصبح فرنسا صلة الوصل وصمام الأمان لعدم تفجير وتأزيم العلاقات بين الروس من جهة والأمريكان والأوربيون من جهة أخرى وخصوصاُ في ظل تزاحم الملفات والقضايا الخلافية بينهما (أي عودة الفرنسيين للنشاط السياسي في الشرق الأوسط).

وفي كلتا الحالتين وفي ضوء تجربة السودان وليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية العقيمة النتائج سيكون هذا القرار في حال رفضه أو تبنيه هو استمرار لاستراتيجية إدارة الأزمة، وتؤكد هذه القرارات الدولية التي لاتتبنى بشكل واضح إزاحة النظام وإنهاء الصراع، أنه تم التعامل مع الملف السوري كملف طويل المدى وعليه تتم رسم السياسات المتعلقة فيه.